

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز: هاني هاشم حسن أبو رجب التميمي.

وكيله المحامي إسلام هاني العواملة.

المميز ضدها: سها أمين عبد الرزاق الشهابي.

وكيلها المحامي نواف المغربي.

بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن
محكمة استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم ٢٠١٢/٤٢٩٩٧ تاريخ
٢٠١٣/٢/٥ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأبيد القرار المستأنف (الصادر
عن محكمة بداية حقوق شمال عمان في الدعوى رقم ٢٠٠٩/٣٦١ تاريخ
٢٠١٢/٥/٧ القاضي) (الحكم برد دعوى المدعي لكونها سابقة لأوانها وتضمينه
الرسوم والمصاريف) من حيث النتيجة لا من حيث التعليل والتسبيب وتضمن
المدعي الرسوم.

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٥/٥٢٨

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

- ١- أخطأت المحكمة بردها للاستئناف حيث جاء قرارها مجحفاً بحق المميز ولا يستند للأصول والقانون كما أنه مشوب بعيب في الاستخلاص.
- ٢- أخطأت المحكمة بعدم الرجوع لبيانات المميز لدى محكمة الدرجة الأولى المسلسل رقم (٣) والتي قام فيها بإبراز صورة طبق الأصل عن ملف الدعوى التنفيذية رقم ٢٠٠٦/٢٥٢٩ والتي تفيد بقيام المميز بتنفيذ قرار الحكم الصادر بالدعوى الصلحية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ بمواجهة زوج المميز ضدها والتي تفيد بأنه تعذر على المميز تحصيل أية أموال من زوج المميز ضدها (مكفول المميز ضدها).
- ٣- أخطأت المحكمة بقرارها حيث إن البيانات الخطية المقدمة من المميز تفيد بتعذر تحصيل أية أموال من مكفول المميز ضدها الكائن خارج البلاد من تاريخ ٢٠٠٦/١/١٦.
- ٤- أخطأت المحكمة بقرارها فبالرجوع لكفالة المميز ضدها لمكفولها رقم ٢٠٠٦/٥٢ والمنظمة لدى كاتب العدل عمان يتضح أن الكفالة غير معلقة على شرط كما أنها ليست مؤقتة مع العلم أن المميز أبرز ضمن بياناته صورة طبق الأصل عن كفالة المميز ضدها لمكفولها لدى محكمة الدرجة الأولى المسلسل رقم (١) من بيانات المميز الخطية.
- ٥- أخطأت المحكمة بقرارها ذلك أنها أخطأت بالتطبيقات القانونية وجاءت قرارات الحكم الصادرة عن محكمة بداية شمال عمان ومحكمة الاستئناف مشوبة بعيب في الاستخلاص.

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعي هاني هاشم حسن أبو رجب التميمي أقام هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق شمال عمان ضد المدعى عليها سها أمين عبد الرزاق الشهابي وموضوعها مطالبة بقيمة (١٠١٠٠) دينار على سند من القول:

١- المدعي قام بتحريك الدعوى رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ لدى محكمة صلح جزاء عمان وموضوعها شيك لا يقابله رصيد مع الادعاء بالحق الشخصي بقيمة اثنين وستين ألفاً وخمسمئة دينار بمواجهة المشتكى عليه والمدعو غالب عادل شرف بالشكوى رقم أعلاه.

٢- قام المدعي بهذه الدعوى علماً أنه نفسه بالمشتكى بالشكوى المذكورة أعلاه بتقديم طلب مستعجل بالشكوى رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ يطلب فيه إصدار قرار من محكمة صلح جزاء عمان بمنع سفر المدعو غالب عادل أحمد شرف وقد أصدرت المحكمة قراراً بمنع سفر المدعو غالب شرف.

٣- قامت المدعى عليها بهذه الدعوى المدعوة سها أمين عبد الرزاق الشهابي وهي زوجة المدعو غالب عادل أحمد شرف بتقديم كفالة عدلية بقيمة عشرة آلاف دينار وأية مبالغ يحكم بها من قبل محكمة صلح جزاء عمان بالشكوى رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ تكفل بها مكفولها غالب شرف بما قد يحكم به من أمور مالية وأي رسومات وكل عطل وضرر يلحق بالمدعي إذا تضرر جراء رفع إشارة منع السفر وبناء على الكفالة المنظمة لدى الكاتب العدل بمحكمة بداية عمان من قبل المدعى عليها تم رفع إشارة منع السفر عن المدعو غالب شرف ولم يستوف المدعي حتى تاريخ تحريك هذه الدعوى قيمة الكفالة أو

أي جزء منها أو أي جزء مما حكمت به محكمة صلح جزاء عمان بالشكوى رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ مما ألحق بالمدعي أضراراً مادية كبيرة وقد أصاب المدعي أضرار لا يمكن حصرها.

وطلب المدعي في نهاية دعواه إلزام المدعي عليها بدفع المبلغ المدعى به وكامل المبالغ التي حكمت بها محكمة صلح جزاء عمان بالشكوى الصلحية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ بموجب الكفالة التي نظمتها المدعي عليها لدى كاتب عدل عمان وإلزام المدعي عليها بدفع الأضرار المادية والمعنوية والعطل والضرر الذي أصاب المدعي حسبما يقدره أهل الخبرة وإلزام المدعي عليها بدفع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية.

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وبتاريخ ٢٠١٢/٥/٧ أصدرت قرارها الذي قضت فيه برد دعوى المدعي وتضمينه الرسوم والمصاريف.

لم يقبل المدعي بالقرار فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف عمان وسجلت الدعوى الاستئنافية رقم ٢٩٩٧/٤/٢٠١٢.

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية المشار إليها تدقيقاً وبتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ أصدرت حكمها الذي قضت فيه برد الاستئناف موضوعاً وتأيد القرار المستأنف من حيث النتيجة لا من حيث التسبيب والتعليل وتضمن المدعي الرسوم.

لم يرتض المدعي بالحكم الاستئنافي الصادر بحقه تدقيقاً فطعن فيه تمييزاً على العلم حسب مشروحات القلم بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٩ والذي تبلغه وكيل المميز ضدها ولم يقدم لائحة جوابية.

وكانت محكمتنا قد كلفت وكيل المميز بدفع فرق الرسم والذي دفعه خلال المدة المحددة بقرار التكليف.

ورداً على أسباب الطعن:

وعن السبب الأول ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف برد الاستئناف حيث جاءت النتيجة مخالفة للقانون والأصول وجاء القرار مشوباً بعيب الاستخلاص.

في ذلك نجد إن ما جاء بهذا السبب جاء بشكل عام مبهم لم يبين فيه الطاعن وجه المخالفة القانونية أو الأصولية أو العيب بالاستخلاص الذي أورده بهذا السبب لتتمكن محكمتنا من بسط رقابتها على ذلك مما يتعين رد هذا السبب لعموميته.

وعن باقي أسباب الطعن ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت إليها إذ لم تراعى أن المميز كان قد قدم بيانات كافية ومنها ملف الدعوى التنفيذية رقم ٢٠٠٦/٢٥٢٩ وكذلك ملف القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ والتي تثبت تعذر تحصيل المميز أية أموال من المشتكى عليه/ المدعى عليه بالحق الشخصي مكفول المدعى عليها بهذه الدعوى وهي بيانات كافية للحكم له حسب طلباته بلائحة الدعوى على المدعى عليها بصفقتها كفيلة له بموجب الكفالة المنظمة لدى كاتب العدل المبرزة بالملف.

في ذلك نجد إن المستفاد من أحكام المادة (١٥٧) من قانون أصول المحاكمات المدنية أن للمحكمة أو قاضي الأمور المستعجلة أن يصدر قراره بمنع المدعى عليه أو المدعي الذي أقيمت دعوى متقابلة ضده من السفر إذا اقتنع بناء على ما قدم إليه من بيانات بأن المدعى عليه قد تصرف بأمواله أو هربها خارج البلاد أو أنه على وشك أن يغادرها وذلك رغبة منه في تأخير دعوى الخصم أو عرقلة تنفيذ أي قرار يصدر بحقه مقابل كفالة مالية أو عدلية لضمان ما قد يحكم به عليه أي أن الغاية التي ابتغاها المشرع من تقديم الكفالة هي ضمان تسديد ما يحكم به على المحكوم عليه لصالح المحكوم له.

وفي الحالة المعروضة نجد إن الحكم الصادر في القضية الصلحية الجزائية رقم ٢٠٠٥/٥٨١٩ والتي صدر فيها قرار رفع إشارة منع المدعى عليه بتلك الدعوى من

السفر على ذمة تلك الدعوى والتي اكتسب الحكم فيها الدرجة القطعية وتم طرحه للتنفيذ بموجب الدعوى التنفيذية رقم ٢٥٢٩/٢٠٠٦ لدى دائرة تنفيذ عمان.

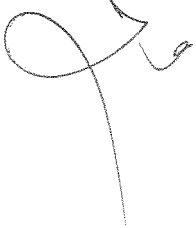
فإن محل تنفيذ تلك الكفالة يكون بالتنفيذ على المكفولة لدى دائرة التنفيذ وليس محلها هذه الدعوى لسبق صدور قرار قاضي الأمور المستعجلة بشأنها وفقاً لأحكام المادة (١٥٧) سالفه الإشارة وحيث توصلت محكمة الاستئناف من حيث النتيجة لرد الدعوى فإننا ننفق معها من حيث النتيجة لا من حيث التسبب والتعليل.

لهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه من حيث النتيجة لا من حيث التسبب والتعليل وإعادة الأوراق إلى مصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٧/٢ م

برئاسة القاضي

نائب الرئيس



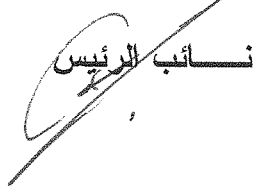
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



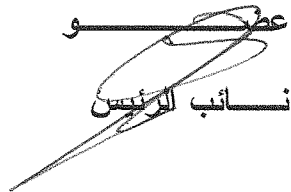
عضو

نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس



رئيس الديوان

دقق / س.ع

